

قِصَصٌ لَا حُجَّةَ لِلْمُبْتَدِعَةِ وَالْقُبُورِيِّينَ فِيهَا

(١٢) أثر الاستسقاء بالرسول صلى الله عليه وسلم بعد وفاته

دراسة حديثة (عرض - ونقد)

إعداد: أ. محمد ناهض عبد السلام حنونة

غزة - فلسطين

تمهيد/ هذا هو الجزء الثاني عشر في الردّ على أهل البدع الذين استدلوا ببعض الروايات الضعيفة والمكذوبة على الخلفاء الراشدين، والصحابّة الكرام، والأئمة الفقهاء وأهل السّير، واستندوا إلى تقارير باطلة، وقصص ملفقة وحكايات موضوعة في جواز التوسّل بالذوات، وسؤال المخلوقين، زعماً منهم أنهم يتقربون إلى الله بذلك، عياداً بالله تعالى من الضلال.

وقد كثرت مؤلفات بعض المبتدعة المعاصرين، والمنتسبين إلى العلم، الذين ينقلون مثل هذه الآثار والشبهات تلبساً على النّاس، وطعناً في جناب التوحيد؛ (١)

(١) ومن أمثال هؤلاء: الشيخ محمد علوي مالكي في "مفاهيمه"، ويوسف خطار في "موسوعته"، وأحمد زيني دحلان في "خلاصته"، والعزامي في "براهينه"، وعلي جمعه محمد في

ونسأل الله جل في علاه أن يغفر لمسيئهم من الأموات، ويهدي أحياءهم إلى سبيل الحق والسنة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

• وغرض البحث الذي نحن بصدده:

هو بيان بطلان هذا الأثر الذي فيه أن الصحابة توسلوا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته سنداً ومتناً، وأنه حديث منكر، شاذ، مرسل من رواية الأعمش عن أبي صالح، أصله منام!، لرجل مجهول الحال عن رجل مجهول العين! وأنه مخالف للكتاب والسنة وإجماع الصحابة وفعلهم، ومخالف للروايات الصحيحة الثابتة في نفس قصة استسقاء عمر.

* أولاً: نصُّ القصة:

عن مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مَالِكِ الدَّارِ، قَالَ: أَصَابَ النَّاسَ قَحْطٌ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - قَالَ: وَكَانَ خَازِنَ عُمَرَ عَلَى الطَّعَامِ - فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَسْقِ لَأُمْتِكَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ هَلَكُوا. فَأَتَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَنَامِ (وَفِي

"بيانه القويم"، والسمهودي في "الوفا"، والبوطي في "السلفية"، والكوثري في "محق التَّقُولَات"، وعمر كامل في "استغاثته"، ومحمود سعيد ممدوح في "رفع المنارة"، والمبتدع حسن السَّقَاف صاحب "الإغاثة بأدلة الاستغاثة"، ومحمد موسى في "حقيقة الوسيلة والتوسُّل"، والعماري في "إرغام الغبي"، وفي "إتحاف الأذكياء".

لفظ: فَأَتَى الرَّجُلَ فِي الْمَنَامِ). فَقَالَ لَهُ: «أَتَتْ عَمْرَ فَأَقْرَأَهُ السَّلَامَ، وَأَخْبَرَهُ (وَفِي لَفْظٍ: فَقُلْ لَهُ): إِنَّكُمْ مُسْقِيُونَ (وَفِي لَفْظٍ: مُسْقُونَ - مُسْتَتُونَ - مُسْتَسْقُونَ - مُتَّقُونَ - مُسْتَقِيمُونَ)؛ فَعَلَيْكَ بِالْكِسِّ الْكِسِّ»، (وَفِي لَفْظٍ: فَعَلَيْكَ بِعَمْرٍ). فَأَتَى عَمْرَ، فَأَخْبَرَهُ؛ قَالَ: فَبَكَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَقَالَ: يَا رَبِّ لَا آلُو إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ !.

* ثانياً: تخريج القصة والتعليق عليها:

وهذه القصة رواها عددٌ من الأئمة: من حديث أبي معاوية الضريّر، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار: أن رجلاً...

١- أخرجها ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) في "تاريخه - السفر الثالث" (٢/ ٨٠، رقم: (١٨١٨) - "مالك الدار"؛ قال: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ بِهِ.

٢- وأخرج هذه القصة ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) في "مصنفه" (٦/ ٣٥٦، باب ما ذكر في فضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حديث رقم: ٣٢٠٠٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مَالِكِ الدَّارِ.

وقد أشار الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ) في "شرح المواهب" (١١/ ١٥٠) إلى رواية أبي خيثمة؛ فقال: "وفي رواية ابن خيثمة من هذا الوجه، فجاءه النبي - صلى الله عليه وسلم - في المنام".

ولكن هذه القصّة ضعيفة معلولة، مخالفة لما هو أصحُّ منها سنداً ومتناً،

وهي ما رواه عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" (٣/ ٩٣ - باب الاستسقاء، حديث: ٤٩١٤)، قال: عن معمر، عن إسماعيل أبي المقدام، عن عبد الله بن عبيد بن عمير؛ قال: أصاب الناس سنة، وكان رجلٌ في بادية، فخرج فصلى بأصحابه ركعتين، واستسقى ثم نام، فرأى في المنام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه، وقال: «أقرئ عمر السلام؛ وأخبره أن الله قد استجاب لكم».

وكان عمر قد خرج فاستسقى أيضاً، وأمره فليوف العهد، وليشد العقد. قال: فانطلق الرجل حتى أتى عمر. فقال: استأذنوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فسمعه عمر، فقال: من هذا المفترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الرجل: لا تعجل عليّ يا أمير المؤمنين، فأخبره الخبر فبكى عمر.

وهذا الإسناد رجاله ثقات، ويبيّن أن الرجل فعل المشروع وهو الخروج إلى

الصحراء ثم الصلاة وطلب السقيا من الله تعالى، ولم يأت القبر، والذي رآه في المنام بعد فعل المشروع لا مانع منه من ناحية الشرع.

ويدلُّ هذا الأثر -أيضاً- على أن الرواية التي فيها أنه أتى القبر غير صحيحة، بل هي منكورة شاذّة.

٣- ورواها البخاريُّ (ت ٢٥٦ هـ) في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٠٤)، (مالك

بن عياض الدار، برقم: ١٢٩٥) -قال: عن علي بن المديني، عن مُحَمَّد بن خازم،

عن ابي صالح، عَنْ مالِك الدار: مختصراً، ولم يذكر قصّة القبر، ما يؤكد أن هذا الأمر ليس من أصل الخبر!

الشاهد/ أنه لم يذكر الإمام البخاريّ قصة مجيء الرجل إلى القبر. ما يدلّ على أن هذه الزيادة أُدخلت في القصة؛ وهي زيادة منكّرة ومعارضة لما هو أوثق منها -وهو ما رواه البخاري في "صحيحه" وفيها إجماع الصحابة على ترك التوسّل بالنبيّ صلى الله عليه وسلم وتوسّلهم بدعاء بالعباس..

وأشار لذلك الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٦ / ٢١٦)؛ قال: "وأخرج البخاريّ في التاريخ من طريق أبي صالح ذكوان، عن مالك الدار -أنّ عمر قال في قحوط المطر: يا رب، لا آلو إلا ما عجزت عنه، وأخرج ابن أبي خثيمة من هذا الوجه مطوّلاً".

وقد بيّن الحافظ في "الفتح" (٢ / ٤٩٧) أن قوله (نتوسّل إليك بعمّ نبيّك) أي: نتوسّل إليك بعمّ نبيّك؛ فقال: "وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس".

كذلك فإن الذي روي هذا الأثر مختصراً: هو علي بن المديني، والذين رَووه مطولاً أبو خيثمة زهير بن حرب، وعبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى، وهذه مخالفة تطعن في صحة الأثر؛ فكل هؤلاء ثقات فيحيى بن يحيى ثقة ثبت إمام، ابن أبي شيبة ثقة حافظ صاحب تصانيف، زهير بن حرب ثقة ثبت.

وأما ابن المديني؛ قال عنه الحافظ ابن حجر في "التقريب": "ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه"، حتى قال البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني"، فهذا أعلم أهل عصره بعلل الحديث قد رواه مختصراً، والظاهر أنه رأى في المطول علل فتركه. والله أعلم.

٤- وأخرجها الخليلي (ت ٤٤٦ هـ) في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (١/ ٣١٣-٣١٤)؛ من طريق أبي خيثمة-، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الفتح، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا أبو خيثمة، بإسناده المتقدم.

ثم قال (يعني الخليلي): "يُقال: إن أبا صالح سمع مالك الدار هذا الحديث، والباقون أرسلوه".

وفي قول الخليلي إشارةً إلى أن السند معلول بالاختلاف فيه بين الوصل والإرسال، وعليه فقد زاد الخليلي في السند علّة! -وهي علّةٌ معتبرة في تضعيف هذا الأثر من هذا الوجه.

* فالأصل عند الخليلي الإرسال ووصل أبي صالح له مخالفة للباقي كما

نص الخليلي.

وكلام الخليلي هذا رحمه الله يفتح لنا باب نقاش: سماع أبي صالح السمان من مالك الدار، فأبو صالح السمان مات سنة (١٠١ هـ)، وشهد الدار في عهد عثمان رضي الله عنه.

وقال أبو زرعة: "أبو صالح ذكوان عن أبي بكر الصديق مرسل. وذكوان عن عمر، مرسل؛ وقال: أبو صالح السمان لم يلق أبا ذر" (المراسيل ص ٥٧).

ومالك الدار: أدرك أبا بكر رضي الله عنه، بل قيل: له إدراك، فهو من المخضرمين، لا نعلم متى وفاة على وجه التحديد، غير أن الذهبي رحمه الله ذكره ضمن "الطبقة السابعة" في تاريخ الأسماء الذي توفوا سنة سبعين.

ولم يذكر (الذهبي) مصدر هذه المعلومة فهي اجتهاد منه قياساً على أبي هريرة، ومعاوية وعائشة رضي الله عنهم، وهذا ليس بلازم، وكذلك لا نعلم على وجه التحديد متى ولد أبو صالح السمان.

وعلى هذا يكون احتمال الانقطاع بين أبي صالح السمان ومالك الدار كبيراً

جداً، ولم نجد طريقاً واحداً صرح به بالسماع، وعليه فعنونة الأعمش عن أبي صالح

تُحمل على الانقطاع، وهو ما أرشد إليه الخليلي في "الإرشاد" كما تقدّم في الخلاف

بين إرساله ووصله.

على أن بعض المعترضين: يحتجون بعدم اشتراط اللقاء، وإنما الاكتفاء

بالمعاصرة ؟ ويردون أن الأعمش رواها مرسلّةً مرة، ورواها موصولةً مرّة، ولكن

يبقى عليهم الإجابة عن عنونة الأعمش أولاً -وعليه فالسند لا يزال معلولاً بهذه

العلة.

٥- وأخرج هذه القصة الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) في "دلائل النبوة"

(٧/ ٤٧)، باب ما جاء في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام: ثنا أبو نصر

بن قتادة، وأبو بكر الفارسي قالاً: أنا أبو عمرو بن مطر، ثنا إبراهيم بن علي الدّهلي،

ثنا يحيى بن يحيى، أنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدّار.

فذكر القصة.

٦- وأخرجها ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) في "تاريخ دمشق" (٤٤ / ٣٤٥)،

من طريق البيهقيّ به.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ في كتابه "هذه مفاهيمنا" (ص ٦٧): ورواية

البيهقي معلولةٌ بعلل منها:

أولاً-عننة الأعمش وهو مدلس، والمدلس لا يقبل من حديثه إلا ما قال فيه: "حدثنا أو أخبرنا" ونحوها، دون قول: "قال أو عن"؛ إذ احتمال أنه أخذه عن ضعيف يوهي الحديث بذكره كما هو معلوم في مصطلح الحديث، هذا مع أن الأعمش في "الطبقة الثانية" من المدلسين عند الحافظ وغيره.

* واعترض الشيخ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم في "الصواعق المرسلة الشهائية" (ص ١٧١) على هذه العلة؛ فقال:

وهذه العلة عليلة وذلك؛ لأن الأعمش وإن كان مدلساً؛ فإن شيخه في هذا السند أبو صالح ذكوان بن عبد الله، وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله في "الميزان" في ترجمة الأعمش: "قلت: وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: "عن"، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال". قال: وقد ذكره الحافظ ابن حجر في "الطبقة الثانية" من طبقات المدلسين، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، إلا أننا لا نُسلِّمُ بهذا في الأعمش مطلقاً، بل إن كلام الذهبي فيه أعدل.

ولكن أجيب عليه: بأن حكم الذهبي على مرويات الأعمش جاء على وجه الغالب لا على كل حديث أو كل أثر بعينه!

وكيف إذا عرفت أن "البخاري" أخرج هذا الأثر مقتصرًا على قول "عمر رضي الله عنه" فهذا يزيد احتمال التدليس.

فلا يجدي هنا كونه روى عن أبي صالح السمان -وهو من المكثرين عنه- ، لأنه المتن لم يخلو من نكارة لم يروها غيره، كما يأتي، ولأن الأعمش لم يسلم من التدليس حتى عن المكثرين عنهم.

بل قد ثبت تدليس الأعمش عن أبي صالح:

قال العلاني في (جامع التحصيل ص ١٨٩): "وروى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة حديث "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن"، قال يحيى بن معين: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح".

وهذا الحديث أخرجه أبو داود في "السنن" (١/ ١٤٣)؛ فقال: "حدثنا أحمد بن حنبل ثنا محمد بن فضيل ثنا الأعمش عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... "الحديث.

وذكره الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ٣٥) مثلاً للحديث المعنعن، قال: "وفيه تدليس الأعمش الحديث عن أبي صالح".

* **فإن قيل:** إن محمد بن خازم أبا معاوية من أحفظ الناس لحديث الأعمش؛ فهو يحفظ حديثه الذي دلسه من الذي لم يدلسه؟

فالجواب: هذا ليس بلازم وقد ثبت أن أبا معاوية روى ما دلسه الأعمش:

فالمثال الأول المذكور آنفاً أخرجه الترمذي (١ / ٢٠٤) قال: حدثنا هناد

حدثنا أبو الأحوص وأبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث. فسقط هذا الاحتمال بالدليل القاطع.

وفي مثل هذه الأحيان قد يلجأ الحُفَظ إلى إعلال الحديث بتدليس

الأعمش كما قال البخاري في "الأوسط".

ومعلوم أن الأعمش من المشهورين بالتدليس المكثرين منه.

وقد وصفه بذلك: الكرايسي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

وقال ابن عبد البر: قالوا لا نقبل تدليس الأعمش؛ لأنه إذا وقف أحال ثقة

إذا سأله عن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف وعباية بن ربيعي والحسن بن ذكوان.

وقد قال الإمام الشافعي: ومن عرفناه دلس مرةً فقد أبان لنا عورته.

قال العلاني: فأجرى حكم التدليس على من عرف به مرة واحدة، ولم يقبل

منه بعد ذلك إلا ما صرح فيه بالسماع^(٢).

والخلاصة: أن عننة الأعمش هنا مؤثرة، وهي تُضعِفُ هذا الأثر.

(٢) انظر: التبيين لأسماء المدلسين؛ لسبط العجمي: (١ / ١٠٥)، وجامع التحصيل؛ للعلاني:

(١ / ١٨٨، ٨٨ - ١٢٠)، وطبقات المدلسين؛ لابن حجر: (١ / ٣٣).

ثانياً - أن مالك الذي في إسناده والذي هو عمدة الرواية مجهول، وذكره "البخاري" و"ابن أبي حاتم"، ولم يذكرها فيها تعديلاً ولا جرحاً، فهو مجهول، والمجهول لا يقبل حديثه. وابن كثير إنما صحح الإسناد على طريقته في توثيق مجاهيل كبار التابعين كما يعلم من تتبع صنيعه في التفسير وغيره. وإذا كان مجهولاً فلا علم لنا بتاريخ وفاته.

ولكن يُشكل عليه:

أن ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) ذكر "مالك الدار" في "الطبقة الأولى" من التابعين في أهل المدينة من "طبقاته" (١٢ / ٥)، وقال: "روى عن أبي بكر، وعمر وَكَانَ مَعْرُوفًا".

وقال ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) في "تاريخه" (٤٨٩ / ٥٦): "روى عنه أبو صالح السمان، وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، وابناه عون بن مالك وعبد الله بن مالك".

بل قال ابن أبي خيثمة في "تاريخه" (٨٠ / ٢): "حَدَّثَنَا الْأَثَرَمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: "مالك الدار - مولى عمر بن الخطاب ولأه عمر كيلة عيال عمر، فلما قام عُثْمَانُ وَلَّى مَالِكُ الدَّارِ: دَارَ الْقَسْ؛ فَسَمِيَ مَالِكُ الدَّارِ".

وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣١٣): "مالك الدار، مولى عمر بن الخطاب الرِّعَاء، عنه: تابعي قديم، متفق عليه، أثنى عليه التابعون، وليس بكثير الرواية، روى عن أبي بكر الصديق، وعمر، وقد انتسب ولده إلى جبلان ناحية.

* واعترض الشيخ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم على هذه العلة أيضاً؛ فقال: إن في التعليل بهذه العلة نظرٌ أيضاً - كما في "الصواعق المرسلة الشهابية" (ص ١٧٢): فمالك الدار قد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢١٣) ويُبَيِّن له.

وذكر عن أبيه: أن أبا صالح السمان روى عنه.

وكذا ذكره البخاري في التاريخ (٧/ ٣٠٤) ويُبَيِّن له، وساق حديثه هذا.

وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ١٢٥): "ومالك الدار لم أعرفه".

وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢) ط المنبرية: "ومالك الدار لا أعرفه".

قال: وقد روى عنه غير أبي صالح السمان.

ففي الطبراني (٣٣/ ٢٠) رواية عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع، عن مالك الدار.

وقد أشار الحافظ ابن حجر في التهذيب (٦/ ١٨٧) إلى أن عبد الرحمن بن سعيد من الرواة عن مالك الدار.

فارتفعت جهالة العين عنه بذلك كما هو مذهب جماعة من المحدثين.

قال: وفي هذه العلة نظر؛ وذلك: لأن مالك الدار قد ائتمنه عمر على الخزانة، ولا يضع عمر في هذا المنصب إلا من عُرفت عدالته !.

وقال الزرقاني في "شرحه على المواهب" (١١ / ١٥٠): وكان "مالك الدار" خازن عمر، وهو مالك بن عياض مولى عمر، له إدراك، ورواية عن الشيخين، ومعاذ وأبي عبيد، وعنه ابنه عبد الله وعوف وأبو صالح وعبد الرحمن بن سعيد المخزومي.

قال أبو عبيدة: ولله عمر كيلة عمر، فلما كان عثمان ولله القسم فسمي مالك الدار. والرجل الذي جاء هو: بلال بن الحارث المزني الصحابي كما عند "سيف" -أي رواه سيف- في كتاب "الفتوح".

والجواب على ذلك: بأن التابعين أثنوا على عدالة مالك الدار وديانته، ولكنهم لم يبينوا حال روايته وحفظه، فأصدق ما يقال فيه: أنه مجهول حال، وصنيع

الأئمة يشهد بذلك؛ فقولهم "كان معروفاً": ليس توثيقاً له، بل قد يكون الشاء على أخلاقه وديانته وسمته وهذا يتعلق بالعدالة، أما الضبط فشيء آخر فتنبه!

وقال بعضهم: إن ما قيل في مالك الدار إنه خازن عمر - وهذا يكفي في قبول روايته - لم يُسلم به بعض الباحثين؛ فإن ضبط المخازن لا يحتاج الى ضبط ذاكرة بخلاف الحديث.

وأقل أحوال مالك الدار أن يكون مستور الحال - يعني في ضبطه وروايته:

ويُشير إلى ذلك أن البخاريّ وابن أبي حاتم ذكروه وسكتوا عنه، ولم يذكرها فيها تعديلاً ولا جرحاً.

ويشهد لذلك: ما قال ابن كثير في تفسيره (١ / ١٣٨) في ترجمة "موسى بن جبير الأنصاري السلمي": "وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا فهو مستور الحال".

وفي الوهم والإيهام لابن القطان (٣ / ٣٩٠)، قال: "ذكر هذا الخلاف فيه البخاري، ولم يعرف هو ولا ابن أبي حاتم من حاله بشيء فهي عندهما مجهولة".

أما توثيق ابن حبان لمالك الدار؛ فإنه لا يعتد به لمنهج الإمام ابن حبان رحمه الله في توثيق المجاهيل؛ فذكره لمالك الدار في كتاب الثقات أمرة عادي

لأنه يوافق اصطلاحه للثقة، فتوثيق ابن حبان لا يترقي حاله من جهالة الحال إلى الوثاقة.

أما عبارة الخليلي: "متفق عليه" ! فالذي يظهر لي أنها توثيق لمالك الدار، لأنه أطلقها على "معن بن عيسى القزاز"، وهو ثقة ثبت، ولكن المتقدمون لم يوثقوه كأبي حاتم الرازي. وبهذا يتبين أن جهالة مالك الدار محتملة.

واعترض بعضهم على قول المنذري في الترغيب والترهيب (٢ / ٢٩)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٣ / ١٢٥) أنه غير معروف!

فقال: كان مالك الدار قليل الرواية جداً، فلا تجد له إلا ما يعد على أصابع اليد الواحدة، وليس كلها مرفوعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقالوا -أيضاً: إن عدم معرفتهم به لا تدل على جهالته، فعدم المعرفة: شيء، والحكم بالجهالة شيء آخر، فالحكم بالجهالة: هو معرفة بأنه مجهول.

قلتُ (محمد): وإطلاق المعرفة أو عدمها لا يرفع جهالة الحال، ومجرد اختلاف الحُفَاط في توثيق مالك الدار وتضعيفه: سببٌ قاذخٌ في صحة هذا السند؛ فمن الذين لم يعرفوا مالك الدار ابن أبي حاتم، والمنذري والهيثمي، وقال عنه الألباني: مجهول الحال. فمالك الدار مختلف فيه بين موثق وبين مجهول لحاله.

ويُشكل أيضاً أن ابن حجر رحمه الله عدّه في الصحابة؛ فقد قال ابن حجر

في الإصابة" (٦ / ٢١٦): "مالك بن عياض: مولى عمر، هو الذي يقال له مالك الدار. له إدراك -أي معدود في الصحابة، وسمع من أبي بكر الصديق، وروى عن الشيخين، ومعاذ، وأبي عبيدة. روى عنه أبو صالح السمان، وابناه: عون، وعبد الله ابنا مالك.

وأجيب: بأن إيراد الحافظ لمالك الدار في كتابه "الإصابة" (١ / ٤)، إنما

هو في القسم الثالث من كتابه "الإصابة"، وهو القسم الخاص في ذكر المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق من له أدنى علم بالحديث؛ فبقي أن يُقال: إنه من التابعين مجهولي الحال.

والخلاصة: أن التعليل بجهالة حال مالك الدار معتبرة في تضعيف هذا

الأثر.

ثالثاً: أن أبا صالح وهو ذكوان -الراوي عن مالك لا يعلم سماعه منه ولا

إدراكه لمالك؛ إذ لم نتبين وفاة مالك، سيما وأنه رواه بالعنعنة؛ فهو مظنة انقطاع لا تدليس.

وأجاب بعضهم على هذه العلة؛ فقال: هذا جوابٌ ضعيفٌ؛ لأن مالک الدار: مدني: قدر وفاته الإمام الذهبي ما بين (٦١ - ٧٠ هـ)، وعمل لعمر وعثمان رضي الله عنهما.

وأبو صالح: مدني، شهد الدار زمن عثمان رضي الله عنه!!!، وروى عن أبي الدرداء -المتوفى في خلافة عثمان رضي الله عنهما-.

ولكن هذا الجواب، يضعفه قول الخليلي في "الإرشاد" قال: "يُقال: إن أبا صالح سمع مالک الدار هذا الحديث، والباقون أرسلوه".

وفي قول الخليلي إشارةً إلى أن السند معلول بالاختلاف فيه بين الوصل والإرسال، وعليه فقد زاد الخليلي في السند علةً! -وهي علةٌ معتبرة في تضعيف هذا الأثر من هذا الوجه.

فالأصل عند الخليلي الإرسال ووصل أبي صالح له مخالفة للباقي كما نص الخليلي.

فاحتمال الرواية لأجل المعاصرة -على فرض وقوعها- محتملٌ، ولكن قد جاء ما يُشير إلى الانقطاع بين أبي صالح ومالك الدار، والخاص مُقَدَّم على العام.

قلتُ (مُحمد): فالتعليل بالانقطاع بين أبي صالح السَّمان ومالك الدار:

معتبرةٌ أيضاً في تضعيف هذا الأثر.

رابعاً - أن تفرد "مالك" المجهول به - يعني بهذا الأثر - رغم عظم الحادثة وشدة وقعها على الناس؛ إذ هم في كرب شديد اسودّ معه لون عمر بن الخطاب، والبحث عن سبب يفك هذه الأزمة ويرشد إلى المخرج منها مما تتداعى همم الصغار فضلاً عن الكبار لنقله وتناقله، كما في تناقلهم للمجاعة عام الرمادة، فإذا لم ينقلوه مع عظم سبب نقله دلّ على أن الأمر لم يكن كما رواه مالك، فلعله ظنه ظناً.

قلت: وهذا سبب معتبر: يُضَعَّف به هذا الأثر.

خامساً - أنها مخالفة لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستنزال الغيث من السماء، كما ورد في أحاديث كثيرة، ومخالفة لقوله تعالى: {فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا} (نوح : ١٠ - ١)، وهذه هي أقوى العلل...

قلت (محمد): وهذا سبب معتبر: يُضَعَّف به هذا الأثر.

سادساً: جهالة الرجل الذي جاء إلى القبر وهو الذي تدور حوله القصة: يقول الشيخ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم في "الصواعق المرسلة الشهائية" (ص ١٧٢): إن الرجل الذي جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مجهول لا يعرف، فكيف يُعَوَّل في هذه القضية العظيمة على روايته!!

ويؤصل هذا الأصل المتعلق بأهم العبادات على حادثته!

ولا شك أن الاعتماد على هذه الواقعة ضرب من الجنون والهوس.

هذا إذا سلمنا جدلاً عدم وجود المخالف له.

فكيف وقد خالفه الإجماع المنعقد على مقتضى النصوص الواردة فيما يشرع عند وجود القحط من استغفار الله تعالى والاستقامة على طريقه، والإيمان والتقوى، وتحكيم الشرع.

*** وقد اعترض على هذه العلة القوية باعتراضٍ هو:** أن الرجل المذكور صحابي يدعى: بلال بن الحارث المزني كما صرحت بذلك بعض روايات هذا الحديث؟

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٩٦): وقد روى سيف في "الفتوح" أن الذي رأى المنام المذكور هو: بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة.

والجواب على هذا الاعتراض: أن هذه الرواية باطلة لا يحل الاستشهاد بها؛ وذلك لأن سيف بن عمر المتفرد بهذه الزيادة ضعيف باتفاقهم، بل قيل: إنه كان يضع الحديث وقد اتهم بالزندقة "الميزان" للحافظ الذهبي (٢/ ٢٥٦).

ثم لو سلمنا جدلاً صحة هذه الزيادة؛ فلا حجة فيها، لأنها فعل صحابي خالف الأدلة، وعارضه فعل الصحابة. أما مخالفته للأدلة من الكتاب والسنة فظاهر،

وأما مخالفته لفعل الصحابة فقد ثبت عن عمر أنه قال: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فستقينا، اللهم إنا نتوسل إليك بعم نبينا فأسقنا، فيسقون".

*** فإن قال المبتدع:** إن وجه الاحتجاج بهذه القصة هو عدم إنكار عمر

رضي الله عنه على ذلك الرجل بمجيئه إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم؟

فالجواب هو: أن قصة مجيء الرجل إلى القبر لم تثبت، بل عارضها ما هو

أصح منها وهي رواية "عبد الرزاق" المتقدم ذكرها وليس فيها ذكر القبر!

ثم من أين لكم أن هذا الرجل أخبر عمر بهذا الاستسقاء المبتدع؛ فضلاً

عن أن يكون عمر أقرّه على فعله إن علم به - ولم يعلم؟

بل ظاهر الخبر أنه إنما أخبره بالرؤيا وحسب، بدليل أنه إنما أجاب عن

وصية الأخذ بالكَيْس فقط.

فالروايات التي بين أيدينا ليس فيها إلا الإخبار بالرؤيا، ولم يخبر عمر

بمجيئه القبر، أو قوله: "استسق الله لأمتك". فمن زعم غير ذلك فعليه الإثبات.

ولئن سلمنا إخباره عمر بالواقعة كلها؛ فلا نسلم أن عمر أقرّه، إذ يحتمل

أنه أنكره ولم ينقل، وعدم العلم ليس علماً بالعدم.

*** فإن قيل فكيف عرف مالك الدار باستسقاء الرجل؟**

قلنا يحتمل أن يكون مالك الدار سمع القصة من الرجل قبل أو بعد أن ذهب إلى عمر، بل لا يبعد أن يكون مالك الدار رأى الرجل يفعل هذا -على فرض ثبوت القصة، ولم تثبت!

بل إن أبا يعلى الخليلي قال: "يُقَالُ: إِنَّ أَبَا صَالِحٍ سَمِعَ مَالِكَ الدَّارِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَالْبَاقُونَ أَرْسَلُوهُ"، وهذه العلة كافية في ردِّ هذا الأثر.

٧- وذكر هذه القصة الإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في "سير أعلام النبلاء" (راشدون، ٨٦ - ط/ الرسالة - سيرة عمر الفاروق)، قال: "قال الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار". ولم يحكم بصحته ولا بضعفه، وإنما ذكر الإسناد فقط، على خلاف ما فعله ابن كثير كما سيأتي.

٨- وذكر ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) القصة في "البداية والنهاية" (١٠ / ٧٤ - في ذكر حوادث ثمانية عشر: طاعون عمواس وعام الرمادة ط: هجر)، بإسناد البيهقي، ثم قال عقبها: "وهذا إسناد صحيح".

وقد أجاب العلماء على قول ابن كثير: "حديث صحيح الإسناد"، فقالوا: هذا تساهل منه -رحمه الله - في قبول رواية المجاهيل إذا كانوا من كبار التابعين.

وهذا التصحيح للإسناد لا يتضمن توثيق من هو "مجهول الحال" من جهة الحفظ والإتقان كمالك الدار؛ فيجب معرفة حاله.

وقال المعترضون: إن تصحيح ابن كثيرٍ إسناده هذا الأثر مبنٍ على توثيق

ابن حبان له -وهو توثيقٌ مُعتبر!

فأجيب: بأن الراجح هو عدم اعتبار توثيقه، بل إن ابن كثير -نفسه -أورد

عقب هذه القصة قصة استسقاء عمر بالعبّاس، المروية في «صحيح البخاري»،

وكأن هذا منه -رحمه الله -غمزٌ بمتن القصة التي صحّح (سندها) -حسب!

*** ولكن هذا الجواب يُضعفه بعضهم؛** لأن توثيق ابن حبان له -مع قول

الحافظ العراقي للحافظ ابن حجر في سؤالاته له (ص ١٣٦): "فإن كان روى عنه

اثنان فأكثر ووثّقه ابن حبان، ولم نجد لغيره فيه جرحاً: فهو ممن يحتجُّ به".

ولكن يُقال: إن "مالك الدار" ثبت أنه "مجهول الحال" من خلال منهج

الأئمة النقاد كالبخاري، وابن أبي حاتم، وعليه فتوثيق ابن حبان له لا يرفع الجهالة،

ويبقى مستور الحال، ولا يرد علينا قول ابن حجر رحمه الله.

وبعد ذلك نعود؛ فنقول: قد صحح ابن كثير الإسناده على طريقته في توثيق

مجاهيل كبار التابعين لأنه يقوي من حال التابعي الكبير وإن كانت فيه جهالة ما دام

لم يجرح، كما هو معروف عنه في "تفسيره" وغيره. وإذا كان مجهولاً فلا علم لنا

بتاريخ وفاته.

كذلك فإن تصحيحه لإسناده البيهقي، لا يعني تعديله لمالك الدار.

ويدلُّ لذلك: قوله عند تفسيره آية: (١٣٥) من سورة ال عمران (١/٤٠٨): "جهالة مولى أبي بكر لا تضر، لأنه تابعي كبير، وكفيه نسبته إلى أبي بكر؛ فهو حديث حسن؛ وهذا ليس بجيد، لأن مثل هذا التوثيق إنما هو توثيق من جهة الديانة والعدالة فحسب، ولا يتضمن توثيقه من جهة الحفظ والإتقان.

وفي "مختصر علوم الحديث" (ص ٦٩) يجعل روايته مما يُستأنس به؛ فيقول رحمه الله: "فأما المبهم الذي لم يسم أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن".

٩- وذكر هذه القصة ابن كثير -أيضاً- في "مسند الفاروق" (١/ ٣١٧) بإسناد البيهقي المتقدم -أيضاً، وفيه: "فأتاه رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، في المنام، فقال: انتِ عمرَ فأقرئهُ مِنِّي السَّلامَ وأخبرهُ أنَّكم مُسقونَ، وقلْ لَهُ عَلَيْكَ بالكَيْسِ الكَيْسِ. فَأتَى الرَّجُلُ فَأخبرَ عمرَ وقالَ: يا رَبِّ لا آلو ما عَجَزْتُ عَنْهُ".

ومن المناسب للمقام ذكر القصة التي ذكرها الحافظ ابن كثير قبل هذه

القصة، وهي قوله في البداية والنهاية (١٠ / ٧١ - ٧٢ / طاعون عمواس وعمان الرمادة): قال سيف بن عمرو، عن سهل بن يوسف السلمي، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: كان عام الرمادة في آخر سنة سبع عشرة، وأول سنة ثمانى عشرة، أصاب أهل المدينة وما حولها جوع؛ فهلك كثير من الناس، حتى جعلت

الوحش تأوي إلى الإنس. فكان الناس كذلك، وعمر كالمحصور عن أهل الأمصار، حتى أقبل بلال بن الحارث المزني فاستأذن على عمر، فقال: أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليك. يقول لك رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "لقد عهدتك كيساً، وما زلت على ذلك، فما شأنك؟". قال: متى رأيت هذا؟ قال: البارحة.

فخرج فنأدى في الناس: "الصلاة جامعة"؛ فصلى بهم ركعتين.

ثم قام فقال: "أيها الناس أنشدكم الله هل تعلمون مني أمراً غيره خيراً منه؟

قالوا: اللهم لا. فقال: إن بلال بن الحارث يزعمُ ذيت، وذيت.

فقالوا: صدق بلال، فاستغث بالله ثم بالمسلمين.

فبعث إليهم -وكان عمر عن ذلك محصوراً- فقال عمر: الله أكبر، بلغ

البلاء مدته فانكشف، ما أذن لقوم في الطلب (يعني الدُّعاء) إلا وقد رفع عنهم البلاء.

وكتب إلى أمراء الأمصار أن أعينوا أهل المدينة ومن حولها، فإنه قد بلغ

جهدهم.

وأخرج الناس إلى الاستسقاء، فخرج وخرج معه العباس بن عبد المطلب ماشياً، فخطب وأوجز وصلى، ثم جثى لركبتيه؛ وقال: اللهم إياك نعبد وإياك نستعين، اللهم اغفر لنا وارحمنا وارض عنا. ثم انصرف فما بلغوا المنازل راجعين حتى خاضوا الغدران.

فهذا الأثر - وإن كان ضعيفاً لضعف سيف - إلا أنه يدلُّ على أن ما يُتَوهم من عبارة الحافظ في "الفتح" من أن الرجل الذي أتى القبر هو بلال بن الحارث المزني - كما رواه سيف في الفتوح - غيرُ صحيح؛ لأن الحافظ لم ينقل لنا لفظ الأثر عند سيف كما هو، وأنت ترى أنه ليس في هذه الرواية مجيءٌ إلى القبر ولا ذهابٌ إليه !.

وفي الحقيقة أن هذا الأثر يدل بوضوح وجلاء على أن بلالاً لم يأت القبر وإنما رأى رؤيا في المنام، وهو يؤيد ما تقدم من أثر عبد الله بن عمير (عند عبد الرزاق في مصنفه - وقد تقدم ذكرها) وبهذا تسقط دعوى أن الرجل الذي أتى القبر صحابي وأن الحافظ صححه!

وذكر الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٠ / ٧٣) بعد الرواية الأولى روايةً ثانيةً، قال:

ثم روى سيف، عن مبشر بن الفضيل، عن جبير بن صخر، عن عاصم بن عمر بن الخطاب، أن رجلاً من مُزينة عام الرمادة سأله أهله أن يذبح لهم شاة،

فقال: ليس فيهن شيء. فآلحوا عليه فذبح شاة، فإذا عظامها حمراً (يعني من قلّة الماء).

فقال: يا محمداه! فلما أمسى أرى في المنام أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم. يقول له: "أبشر بالحياة، انت عمر؛ فأقرئه مني السلام وقل له: إن عهدي بك وفي العهد، شديد العقد، فالكيس الكيس يا عمر".

فجاء حتى أتى باب عمر؛ فقال لغلامه: استأذن لرسول رسول الله، صلى الله عليه وسلم. فأتى عمر فأخبره ففزع، ثم صعد عمر المنبر؛ فقال للناس: أنشدكم بالذي هداكم للإسلام، هل رأيتم مني شيئاً تكرهونه؟

فقالوا: اللهم لا، وعمّ ذاك (أي: لماذا تسأل)؟

فأخبرهم بقول المزني ففطنوا -يعني لقول رسول الله- ولم يفتن.

فقالوا: إنما استبطأك في الاستسقاء فاستسق بنا.

فنادى في الناس، فخطب فأوجز، ثم صلى ركعتين فأوجز، ثم قال: "اللهم عجزت عنا أنصارنا، وعجز عنا حولنا وقوتنا، وعجزت عنا أنفسنا، ولا حول ولا قوة إلا بك، اللهم فاسقنا وأحي العباد والبلاد".

وأنت ترى مع ضعف هذه القصّة، أنه ليس فيها ذكرٌ لمجيء الرجل المازنيّ

للقبر، وإنما اقتصرنا على ذكر الرؤيا فقط !

وقوله "يا مُحَمَّداه" منكراً أيضاً؛ فقد تفرّد بها جبير بن صخر عن سائر

الروايات، من رواية مبشر بن الفضيل، ونحن إنما نتكلم عن رواية ثبت ضعفها!

ويُجيب الشيخ صالح آل الشيخ في كتابه "هذه مفاهيمنا" (ص ٦٥) على

هذا رواية ابن كثير؛ فيقول:

"الحافظ ابن كثير ساق قبل رواية البيهقي -رواية سيف، وفيها أن عمر -

رضى الله عنه -صعد المنبر، فقال للناس: أنشدكم الله الذي هداكم للإسلام هل

رأيتم مني شيئاً تكرهون؟ فقالوا: اللهم لا. وعم ذلك؟ فأخبرهم بقول المزني وهو

بلال بن حارث. ففطنوا ولم يفتن. فقالوا: إنما استبطأك في الاستسقاء فاستسق

بنا.

والمقصود أن هذه الرواية مبينة أن قول نبي الله لعمر في رواية سيف:

"عهدي بك وفي العهد شديد العقد، فالكيس الكيس يا عمر.."، هو ما فسره

صحابه رسول الله "ففطنوا ولم يفتن عمر" كما جاء صريحاً، وهو إرشاده

للاستسقاء.

قال: وفي هذا سرٌّ لطيف، وهو أن قول القائل: "يا رسول الله استسق الله

لأمتك" منكرٌ، جرّه تباطؤ عمر عن طلب السقيا، وعدم الفرع إلى المشروع، يجر

إلى وجود غير المشروع، فلذا قال نبي الله صلى الله عليه وسلم: "عهدي بك وفي

العهد شديد العقد، فالكيس الكيس.."، أقول هذا مع ضعف الرواية، لأبين مقصد ابن كثير حين ساق الروایتين الضعيفتين.

إذا تبين هذا عِلْمَ فضل علم ابن كثير -رحمه الله - حيث جعل رواية البيهقي هي الثانية، ورواية سيف المفضلة معنى الكيس هي الأولى، فتأمل هذا! وتبين مقاصد الحفاظ في أحكامهم.

ويقال: تأخر عمر عن الاستسقاء وهو العبادة المشروعة التي يحبها الله، سبب هذا الأمر غير المشروع.

ولذا؛ لم يفعل أحد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعل هذا الرجل الذي جاء إلى قبر نبي الله صلى الله عليه وسلم وقال ما قال، وهم إنما سقوا باستسقاؤهم، لا بقول الرجل غير المشروع. فتنبه لهذا.

١٠- وأخرجها التقي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) في كتابه "شفاء السقام" (ص ٣٨١)، بإسناده من طريق البيهقي به.

بالإضافة إلى ما سبق يُقال: إن هذه رؤيا منام، والرؤى لا تثبت أحكاماً شرعية، اللهم إلا أن تكون رؤيا الأنبياء عليهم السلام، لأنها من الوحي، كما بينه العلماء، وعُمر لم يعلم بفعل الرجل، ولو علمه لما أقرّه عليه.

وتعجب من قول بعضهم: يُستدل بإقرار النبي صلى الله عليه وسلم الرجل على فعله حيث لم يؤنّب في المنام! -هذا مع أن الرجل الرائي للمنام مجهول ولا تعرف عدالته، والزيادة التي ذكرها الحافظ ابن حجر عن سيف لا يفرح بها؛ لأن سيف إخباري تالف، لا تقبل رواياته. فتبين أن هذا الأثر شديد الضعف من جهة الرواية، وأنه لو صح فليس فيه حجة للقبوريين من جهة الدراية.

١١- وذكر هذه القصة ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في "الفتح" (٣/ ٣٧٤)؛ فقال: "روى ابن أبي شيبة - بإسناد صحيح - من رواية أبي صالح السّمان، عن مالك الداري" .. وذكر القصة.

وأجاب بعض العلماء على من زعم أن ابن حجر صحّح إسناده هذا الحديث؛ فقالوا: إن الحافظ ابن حجر صحّح الإسناد إلى أبي صالح فقط، ولم يحكم على جميع الإسناد بأنه صحيح، ولذلك لم يقل: رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، كما هي العادة في تصحيح الأخبار.

واعترض بعضهم؛ فقال: بل الصواب: أن التصحيح شاملٌ للسند كله، لا كما زعم أنه صحيح إلى أبي صالح، وهذا ما تؤيده اللغة، وطريقة الحافظ في "الفتح".

وتبع الحافظ ابن حجر على تصحيح سنده: السيّد السمهودي في وفاء الوفاء (٤/ ١٩٥)، وخلاصة الوفا (١/ ٤١٧)، وعبارته: "رواه البيهقي وابن أبي

شبهة بسند صحيح عن مالك الدار)، وعبرة الوفا: (رواه البيهقي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن مالك الدار، ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن مالك الدار ...".

والقسطلاني في المواهب اللدنية (٣ / ٣٧٤)، ونقل عبارته كما هي، ولم يستدرك عليه الإمام الزرقاني في شرحه (١١ / ١٥٠) شيئاً.

ولكن يُجاب بأن تصحيح السند كله لا يلزم منه تصحيح الحديث، بل وقع للأئمة كما تقدم إشاراتٌ لاستنكار متنه، مع مخالفته للثابت المقطوع بصحته؛ فنكارة المتن ثابتة، وهذا معروفٌ من صنيع ابن حجرٍ وغيره من الأئمة النُّقاد؛ فلا نعدلُ عنه.

قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ٣٣): " قال -أي ابن الصلاح -والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً".

وقال السيوطي في "تدريب الراوي" (١ / ١٦١): "وقولهم أي الحفاظ هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد لثقة رجاله دون المتن لشذوذ أو علة... قال شيخ الإسلام -أي ابن حجر- والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح إلى قوله صحيح الإسناد إلا لأمر ما!".

* ومما يدلُّ على أن هذا معروفٌ من صنع ابن حجر رحمه الله؛ ويشهد

له:

- قوله في " فتح الباري " (١ / ٨٩): والحجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا: "إذا أتى أحدكم على ماشية"، قال: إسناده صحيح إلى الحسن؛ فمن صحح سماعه من سمرة صححه ومن لا أعله بالانقطاع.

- وقوله في " الفتح " (١ / ٥٤٩): وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناشد الأشعار في المساجد..."، وإسناده صحيح إلى عمرو؛ فمن يصحح نسخته يصححه.

- وقوله في "الفتح" (١٠ / ١٦٥): وقد أخرج الترمذي في جامعه بسند صحيح إلى قتادة، قال: حَدَّثَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ أَكْمَأَ أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَرْتَهُنَّ فَجَعَلَتْ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ فَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي فَبُرَّتْ، قُلْتُ (يعني ابن حجر): وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ الْإِسْنَادَ بَعْدَ قَتَادَةَ مُنْقَطِعٌ؛ لِقَوْلِهِ حَدَّثَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ.

١٢-وكذلك أشار إلى هذه القصة شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣

هـ) في "المواهب اللدنية في المنح المحمدية" (٣ / ٢٥٥)، وفيه: "روى ابن أبي شعبة -إسناده صحيح من رواية أبي صالح السَّمان، عن مالك الدار" وذكر القصة.

١٣- وجاء ذلك في حاشية ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) على "الإيضاح في مناسك الحج" للنووي (ص ٥٠٠) وقال الهيتمي: "وقد صح في حديث طويل أن الناس أصابهم قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله استسق لأمتك، فجاءه في النوم وأخبره أنهم يسقون فكان كذلك" انتهى.

• نضيف إلى ما تقدّم تعليق الإمامين: الألباني وابن باز على هذا الأثر:

تعليق العلامة الألباني رحمه الله -على القصة -في كتابه "التوسّل" (ص ١١٨)، والجواب من وجوه:

الأول: عدم التسليم بصحة هذه القصة، لأن "مالك الدار" غير معروف العدالة والضبط -أي غير معروف الديانة والحفظ، وهذان شرطان أساسيان في كل سند صحيح كما تقرر في علم المصطلح. وقد أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢١٣ / ٨، برقم: ٩٤٤) ولم يذكر راوياً عنه -غير أبي صالح هذا، ففيه إشعار بأنه مجهول.

ويؤيده أن ابن أبي حاتم نفسه -مع سعة حفظه واطلاعه -لم يحك فيه توثيقاً؛ فبقي على الجهالة.

ولا ينافي هذا قول الحافظ ابن حجر: "ياسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان"؛ لأننا نقول: إنه ليس نصاً في تصحيح جميع السند بل التصحيح إلى أبي

صالح فقط، ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبي صالح، ولقال رأساً: "عن مالك الدار ... وإسناده صحيح"، ولكنه تعمّد ذلك، ليلفت النظر إلى أن ها هنا شيئاً ينبغي النظر فيه، والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها:

أنهم قد لا يحضّرون ترجمة بعض الرواة، فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله، لما فيه من إيهام صحته لاسيما عند الاستدلال به، بل يوردون منه ما فيه موضع للنظر فيه، وهذا هو الذي صنعه الحافظ رحمه الله هنا، وكأنه يشير إلى تفرد أبي صالح السمان عن مالك الدار كما سبق نقله عن ابن أبي حاتم، وهو يحيل بذلك إلى وجوب التثبت من حال مالك هذا أو يشير إلى جهالته. والله أعلم.

قال الألباني (في التوسل - ص ١١٩): وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة، ويؤيد ما ذهب إليه: أن الحافظ المنذري أورد في (الترغيب - ٢ / ٤١ - ٤٢)، قصة أخرى من رواية مالك الدار، عن عمر ثم قال: "رواه الطبراني في الكبير"، ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون، ومالك الدار لا أعرفه"، وكذا قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣ / ١٢٥).

قال: وقد غفل عن هذا التحقيق صاحب كتاب (التوصل - ص ٢٤١) فاغترّ بظاهر كلام الحافظ، وصرح بأن الحديث صحيح، وتخلص منه بقوله: "فليس فيه سوى: جاء رجل.."، واعتمد على أن الرواية التي فيها تسمية الرجل ببلال بن

الحارث فيها سيف، وقد عرفت حاله. وهذا لا فائدة كبرى فيه، بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدار كما بيّناه.

الثاني: أنها مخالفة لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء

لاستنزال الغيث من السماء، كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة، وأخذ به جماهير الأئمة، بل هي مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار، وهي قوله تعالى في سورة نوح: {فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً..} (نوح: ١٠ - ١١)، وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه.

وهكذا كانت عادة السلف الصالح كلما أصابهم القحط أن يصلوا ويدعوا، ولم ينقل عن أحد منهم مطلقاً أنه التجأ إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وطلب منه الدعاء للسقيا، ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه -ولو مرة واحدة، فإذا لم يفعلوه دل ذلك على عدم مشروعية ما جاء في القصة.

الثالث: هب أن القصة صحيحة، فلا حجة فيها، لأن مدارها على رجل لم

يُسَمَّ، فهو مجهول أيضاً، وتسميته بلالاً في "رواية سيف" لا يساوي شيئاً، لأن سيفاً هذا - وهو ابن عمر التميمي - متفق على ضعفه عند المحدثين.

بل قال ابن حبان فيه: "يروي الموضوعات عن الأثبات، وقالوا: إنه كان

يضع الحديث". فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامته، لا سيما عند المخالفة.

وعليه فلا يوجد نقلٌ صحيح يثبت أن الرجل هو بلال بن الحارث، وإنما نقلوه أنه رجل: أي رجل ما؛ فصار الرجل مجهولاً

الوجه الرابع: أن هذا الأثر ليس فيه التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، بل فيه طلب الدعاء منه بأن يستسقي الله تعالى أمته، وهذه مسألة أخرى ... ولم يقل بجوازها أحد من علماء السلف الصالح رضي الله عنهم، أعني الطلب منه صلى الله عليه وسلم بعد وفاته.

وقال الشيخ العلامة البارع ابن باز -في تعليقه على الفتح (٢/ ٥٧٥):

"هذا الأثر على فرض صحته كما قال الشارح -يعني ابن حجر -ليس فيه حجة على جواز الاستسقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته لأن السائل مجهول ولأن عمل الصحابة رضي الله عنهم على خلافه، وهم أعلم الناس بالشرع ولم يأت أحد منهم إلى قبره يسأله السقيا ولا غيرها، بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعباس، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة؛ فعلم أن ذلك هو الحق وأن ما فعله هذا الرجل منكراً ووسيلة إلى الشرك بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك، وأما تسمية السائل في هذه الرواية "بلال بن الحارث" في صحة ذلك نظر، ولم يذكر الشارح سند سيف -الذي يذكر عنه القصة، وعلى تقدير صحته عنه لا حجة فيه، لأن عمل كبار الصحابة يخالفه، وهم أعلم بالرسول وشريعته من غيرهم. والله أعلم."

"تنبيه": قال الإمام الألباني: سيفٌ هذا يرد ذكره كثيراً في تاريخ ابن جرير وابن كثير وغيرهما، فينبغي على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة.

* ومثله "لوط بن يحيى أو مخنف"؛ قال الذهبي في "الميزان": "أخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم".

* ومثله "محمد بن عمر المعروف بالواقدي" -شيخ ابن سعد صاحب "الطبقات" الذي يكثر الرواية عنه - وقد اغتر به الدكتور البوطي، فروى أخباراً كثيرة في "فقه السيرة" من طريقه مع أنه تعهد بأن ينقل عن الصحاح، وما صح من السيرة! والواقدي هذا متروك الحديث أيضاً كما قال علماء الحديث، فتأمل.

*** ثالثاً: نكارة المتن في القصة:**

يُضاف إلى ما تقدم: أن متن هذه القصة منكر جداً، وهذه النكارة من وجوه:

الوجه الأول: مخالفتها ما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء. ومخالفتها لما اشتهر وتواتر عن الصحابة والتابعين، لأن الصحابة كانوا إذا أرادوا أن يستسقوا فعلوا أحد الأمرين:

-إما أن يصلوا صلاة الاستسقاء.

-أو يتوسلوا بدعاء أحد منهم كما فعل عمر بالعباس رضي الله عنهما.

الوجه الثاني: وعلى فرض أن ذلك الرجل الذي جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: "استسق لأمتك"، هو بلال بن الحارث المُنْزِي، فإنه رضي الله عنه لم يتابعه على فعله أحدٌ من الصَّحابة، فهو اجتهداً أخطأ فيه، وفعله هذا بدعةٌ ولا يقدح ذلك في صحبته، ومعنى كون عمله بدعة أي: أنه عمل عملاً ليس عليه أمر الدين؛ فهو ردُّ بلا شكٍّ ولا ريب، ولا يجعله ذلك مشركاً، وفي نفس الوقت: فعله لا يدلُّ على الجواز، بل الصواب التحريم؛ وانفراد الصحابيِّ باجتهاده عن جمهور الصحابة لا يُقبل باتفاق -هذا على فرض أنه الصحابيُّ الجليل بلال بن الحارث.

أما إذا كان طالب الاستسقاء رجلاً مجهولاً -وهو ما نُرجِّحه على ضعف الأثر من أصله -فلا يحتج به من باب أولى لأن الصحابي -كما قلنا -إذا انفرد باجتهاد دون سائر الصحابة ليس حجة فكيف إذا كان رجلاً مجهولاً من التابعين! فيكون عمله خطأً من باب أولى.

الوجه الثالث: أن هذا الأثر مع ضعفه ونكارتة، قد خالف هذه الوقائع الصحيحة الثابتة عن خير القرون بأجمعهم. فلو كان ما تضمنه هذا الأثر صحيحاً

لفعلوه ولو مرة لبيان الجواز، ومن المعلوم أنَّ المضطر يتعلق بأدنى ما يجده لكشف ضرره، فلما لم يفعلوا ذلك مع وجود الدافع تبين بطلان هذا الأثر وسقوطه..

فقد جاء في كتاب المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (٢ / ٢٨٠) بإسناد صححه الحافظ ابن حجر في الإصابة (١٠ / ٣٨٢) عن سليم بن عامر الخبائري قال: إن السماء قحطت، فخرج معاوية وأهل دمشق يستسقون، فلما قعد معاوية على المنبر قال: أين يزيد بن الأسود الجرشي؟ فناداه الناس، فأقبل يتخطى الناس، فأمره معاوية فصعد على المنبر، فقعده عند رجله، فقال معاوية: "اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا، اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بيزيد بن الأسود الجرشي، يا يزيد ارفع يدك إلى الله، فرفع يديه، ورفع الناس أيديهم، فما كان أوشك أن فارت سحابة في الغرب كأنها ترس، وهبت لها ريح، فسقتنا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم.

وأبلغ من هذا فعل عمر بن الخطاب الذي كان بجوار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيعدل عنه إلى التوسل بالعباس لكونه حياً قادراً (أخرجه البخاري).

الوجه الرابع: أن في إتيان القبر مخالف لعمل الصحابة بالاتفاق؛ إذ ما جاء عنهم أنهم كانوا يرجعون إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو قبر غيره من الأموات عند نزول النوازل واشتداد القحط يستدفعونها بهم ويدعائهم وشفاعتهم. بل كانوا يرجعون إلى الله واستغفاره وعبادته، وإلى التوبة النصوح:

قال تعالى: {وَأَلَّوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَاهُمْ مَاءً غَدَقًا} (الجن:

١٦).

وقال تعالى: {وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ

مِدْرَارًا} (نوح: ١٠).

الوجه الخامس: ومن نكارة المتن أيضاً ذهاب الرجل المبهم إلى قبر النبي

صلى الله عليه وسلم، وكان قبره صلى الله عليه وسلم كان في حجرة عائشة رضي

الله عنها قبل أن يدخله يزيد بن الوليد في المسجد، فكيف خلص إلى القبر وفعل

ما فعله؟!

الوجه السادس: أن ظاهر الرواية تدلُّ على أن الرجل أخبر عمر بالرؤيا، ولم

يُخبره بذهابه إلى القبر؛ فليس في هذا الأثر ما يدل على أن عمر بن الخطاب علم

بفعل هذا الرجل المبهم فأقره على ما فعل؛ حيث أن عمر لا يأتيه الوحي إذا فعل

أحد المسلمين ما يخالف الشرع حتى نقول سكوته إقرار كما هو الحال مع السنة

النبوية.

الوجه السابع: والرجل المبهم لا يُعلم هل هو صحابي أم تابعي حتى نقول

إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقيناً؛ وجهالته في هذا الحديث مؤثرة على

عكس ما تقوله المبتدعة.

الوجه الثامن: أن في هذا المتن طعنٌ في أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه والصحابة، فكيف هم يجهلون سنة الاستسقاء في حال القحط حتى يأتي ذلك الرجل المبهم فيذهب لقبر النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليطلب منه أن يستسقي للأمة؟!

فسنة الاستسقاء لم تكن خافية على عمر رضي الله عنه فكيف تخفى عليه -وهو القائل: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم؛ فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا" (صحيح البخاري: ٣ / ١٣٦٠)، فالذي يقبل بهذا المتن لسان حاله يقول: هذا الرجل أعلم وأحرص على المسلمين من خليفتهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وكذلك أصحابه كعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم.

الوجه التاسع: على فرض ثبوت القصة؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم في الرؤيا- لم يدعُ لهم بالسُّقيا- وإنما أمره أن يذهب إلى عمر بن الخطاب، ليستسقي لهم، ويدعو الله لهم بالسُّقيا... فلاستسقاء كان من عُمر ولم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إنَّ تقديم عُمر للعبّاس امتثالٌ لما جاء في الرؤيا على رواية: (فعليك بالكيس) أي العاقل الفطن، وكان العباس ذا عبادةٍ وورع؛ فاستسقى عُمرُ بدعائه.

ويؤيد فضل العباس، ما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح، بقوله: " وأخرج أيضاً -يعني الزبير بن بكار -من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم عن بن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر؛ فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد، فاقتدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه فما برحوا حتى سقاهم الله".

وقد أشار لذلك الإمام ابن حجر ذكر هذه القصة في "الفتح" (٢/ ٤٩٥ -٤٩٦) عند شرح "باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا"، فقال: "وفي رواية عبد الرزاق، عن ابن عباس: "أن عمراً استسقى بالمصلى، فقال للعباس بن عبد المطلب: "قم فاستسق" فاستسقى، فذكر الحديث، فثبت بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسئولاً وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام". وقال الحافظ عقب هذه القصة: "وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضاً والله الموفق".

*** خاتمة:**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "القاعدة الجلية" (ص ١٩ -٢٠):

ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ويستشفعوا بهم، لا بعد مماتهم، ولا في مغيبهم، فلا يقول أحد: يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلو الله لنا أن

ينصرون أو يرزقنا أو يهدينا، وكذلك لا يقول لمن مات من الأنبياء والصالحين: يا نبي الله يا ولي الله الأصل: رسول الله ادع الله لي، سل الله لي، سل الله أن يغفر لي ... ولا يقول: أشكو إليك ذنوبي أو نقص رزقي أو تسلط العدو علي، أو أشكو إليك فلاناً الذي ظلمني، ولا يقول: أنا نزيلك، أنا ضيفك، أنا جارك، أو أنت تجير من يستجيرك. ولا يكتب أحد ورقة ويعلقها عند القبور، ولا يكتب أحد محضراً أنه استجار بفلان، ويذهب بالمحضر إلى من يعمل بذلك المحضر ونحو ذلك مما يفعله أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين، كما يفعله النصارى في كنائسهم، وكما يفعله المبتدعون من المسلمين عند قبور الأنبياء والصالحين أو في مغيبهم.

فهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وبالنقل المتواتر وبإجماع المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع هذا لأئمة، وكذلك الأنبياء قبله لم يشرعوا شيئاً من ذلك، ولا فعل هذا أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من الأئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أن يشفع له أو يدعو لأئمة، أو يشكو إليه ما نزل بأئمة من مصائب الدنيا والدين.

وكان أصحابه يتلون بأنواع البلاء بعد موته، فتارة بالجذب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، وتارة بالذنوب والمعاصي، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ولا قبر الخليل ولا قبر أحد من الأنبياء فيقول: نشكوا إليك

جذب الزمان أو قوة العدو، أ، كثرة الذنوب ولا يقول: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم أو ينصرهم أو يغفر لهم، بل هذا وما يشبهه من البدع المحدثّة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، فليست واجبة ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين، وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وضلالة باتفاق المسلمين.

وقال الإمام الألباني (التوسل - ص ١٢٣):

وإنما وقع بعض المتأخرين في هذا الخطأ المبين بسبب قياسهم حياة الأنبياء في البرزخ على حياتهم في الدنيا، وهذا قياس باطل مخالف للكتاب والسنة والواقع، وحسبنا الآن مثلاً على ذلك أن أحداً من المسلمين لا يجيز الصلاة وراء قبورهم، ولا يستطيع أحد مكالمتهم، ولا التحدث إليهم، وغير ذلك من الفوارق التي لا تخفى على عاقل. ونتج من هذا القياس الفاسد والرأي الكاسد تلك الضلالة الكبرى، والمصيبة العظمى التي وقع فيها كثير من عامة المسلمين وبعض خاصتهم، ألا وهي الاستغاثة بالأنبياء الصالحين من دون الله تعالى في الشدائد والمصائب حتى إنك لتسمع جماعات متعددة عند بعض القبور يستغيثون بأصحابها في أمور مختلفة، كأن هؤلاء الأموات يسمعون ما يقال لهم، ويطلب منهم من الحاجات المختلفة بلغات متباينة، فهم عند المستغيثين بهم يعلمون مختلف لغات الدنيا، ويميزون كل لغة عن الأخرى، ولو كان الكلام بها في آن واحد! وهذا هو الشرك

في صفات الله تعالى الذي جهله كثير من الناس، فوقعوا بسببه في هذه الضلالة الكبرى.

*** وقد تبين بهذا البحث أمورٌ منها:**

- أن هذا الأثر لا يثبت، فلا يجوز أن يُحتج به .
- وأنه خلاف ما عليه عمل السلف الصالح: من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من أئمة المسلمين.
- وأن من صحَّح هذا الإسناد فإنما يصححه إلى مالك الدار فقط، وقد عُلِمَ أنه مجهول.
- وعلى فرض أن أحداً من أهل العلم صححه، فكلُّ يؤخذ منه ويرد عليه، فهو مردود بقول من حكم على مالك الدار بأنه مجهول، كالمنذري والهيثمي وغيرهما.
- والعلماء يتفاوتون في العلم، فربما علم أحدهم ما لم يعلمه الآخر، ومثل هذا لا يقدح في علمهم وفضلهم، لكنه تصديق قوله تعالى: (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) (يوسف: ٧٦).